



# مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية

ISSN

٢٠٧٠٩٨٣٨ (مطبوع)

٣٠٠٦٧٦٧٧ (إلكتروني)

العدد الثاني / المجلد السابع عشر

٢٠٢٥/٤/٢٠

دور وزارة الداخلية في الحد من ظاهرة انتشار المخدرات

**The role of the Ministry of Interior in reducing the phenomenon of drug spread**

المدرس الدكتور نسرين غانم حنون

Lecturer Dr. Nisreen Ghanem Hanoun

جامعة بغداد كلية القانون

Nisreen.g@colaw.Uobaghdad.Edu.iq



العدد الخاص بمؤتمر الأساليب الحديثة للقضاء على المخدرات

## Abstract

The phenomenon of the spread of drugs and their use is one of the serious plagues facing our society at the present time. It is a phenomenon that faces human societies with their different cultures, levels of technological progress, and development of aspects of life, especially economic and social. It has become at the present time a hidden weapon used in wars between countries to target the youth category in society by transforming them from a productive and effective national force into a destructive force that paralyzes the movement of society, hinders its progress, and dissipates its wealth.

## الملخص

تعد ظاهرة انتشار المخدرات وتعاطيها احدى الآفات الخطيرة التي تواجه مجتمعنا في الوقت الحاضر فهي ظاهرة تواجه المجتمعات الانسانية على اختلاف ثقافتها ومستويات تقدمها التقني وتطور مظاهر الحياة فيها لا سيما الاقتصادية والاجتماعية فقد اصبحت في الوقت الحاضر كسلاح خفي يتم استخدامه في الحروب بين الدول ليستهدف فئة الشباب بالمجتمع من خلال تحويلهم من قوة وطنية منتجة وفاعلة الى قوة مدمرة تشل حركة المجتمع وتعيق تقدمه وتبدد ثرواته.

## المقدمة

تعد ظاهرة انتشار المخدرات وتعاطيها احدى الآفات الخطيرة التي تواجه مجتمعنا في الوقت الحاضر فهي ظاهرة تواجه المجتمعات الانسانية على اختلاف ثقافتها ومستويات تقدمها التقني وتطور مظاهر الحياة فيها لا سيما الاقتصادية والاجتماعية فقد اصبحت في الوقت الحاضر كسلاح خفي يتم استخدامه في الحروب بين الدول ليستهدف فئة الشباب بالمجتمع من خلال تحويلهم من قوة وطنية منتجة وفاعلة الى قوة مدمرة تشل حركة المجتمع وتعيق تقدمه وتبدد ثرواته. وتكمن خطورتها في عدم اقتصار ضررها ومضارها على الشخص المتعاطي لها انما تمتد اثارها السيئة لتشمل محيطه، عائلته، اقرابه، اصدقائه ومن ثم تشكل خطرا واضحا على المجتمع بصورة عامة لاسيما فئة الشباب والذين يشكلون ثلث المجتمع في الوقت الحاضر، فالمخدرات لا يقتصر تأثيرها واثارها الضارة على الفرد المتعاطي ذاته انما يمتد تأثيرها على المجتمع بأسره، فالاسرة تتأثر سيما اذا كان المتعاطي رب الاسرة او احد المعيلين لها من خلال ماينتج عنها من تفكك اسري وتفكك بالعلاقات الاجتماعية فضلا عن البعد الاقتصادي فهي تثقل ميزانية الدولة لما ترصده لها من مبالغ طائلة من اجل مكافحة تهريبها عبر الحدود، واعادة تأهيل المدمنين وعلاجهم ودمجهم بالمجتمع من جديد . وفي بلدنا قد انتشرت تجارة وتعاطي المخدرات بشكل ملحوظ ومثير للقلق بعد عام ٢٠٠٣ سيما بين الشباب وصغار

السن نتيجة لعوامل عدة اجتمعت وتضافرت مخلفة لنا هذه الآفة التي تحيط بالمجتمع منها ما خلفه النظام السابق والحصار الاقتصادي والحروب والاحتلال والارهاب التي القت بنتائجها السيئة على العائلة العراقية، فضلا عن الانفتاح الذي شهده المجتمع من خلال انتشار وسائل التواصل الاجتماعي واستعمالها بالصورة السيئة من خلال الترويج لمظاهر السكر والادمان من خلال المحتوى الهابط التي تبثه بعض مواقع التواصل الاجتماعي ولا يخفي على احد مدى قدرة هذه الوسائل في التأثير على فئة الشباب في المجتمع من خلال رغبتهم في التقليد او تجربه المواد التي يتم الترويج او الايحاء اليها . وتتضح خطورة هذه المشكلة في اثر سلوك المتعاطين على الاوضاع القانونية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الذي يعيشون فيه . لا يفوتنا ان نذكر عامل مهم ساعد في تنامي هذه الظاهرة وانتشارها يتمثل في التفكك الاسري وضعف الوازع الديني لدى بعض الاسر، فضلا عن ضعف ملحوظ في اداء الأجهزة الرقابية، المنافذ الحدودية، مداخل المدن، السيطرات والاهمال والتقصير في متابعة ورصد هذه الحالات باجراءات استباقية للحيلولة دون انتشارها . ولقد اخترنا في دراستنا هذه دور وزارة الداخلية حصرا عن باقي مؤسسات الدولة لما لها من اعداد كبيرة من المؤسسات والمديريات التابعة لها والتي لها مساس كبير في حياة المواطن العراقي فمن خلال الانتباه وتفعيل دور هذه المؤسسات والمديريات والتعاون مع بعض وزارات الدولة الاخرى لاسيما (وزارة التربية، وزارة الصحة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة المالية، الهيئة العامة للمنافذ الحدودية) بالامكان السيطرة والحد من انتشار هذه الافة التي تفتك بمجتمعنا بشكل مرعب وتؤرقه . ومن اجل تقديم دراسة وافية تتضمن المشكلة والافكار التي تساهم عند تنفيذها على ارض الواقع في الحد من انتشار هذه الظاهرة الخطيرة لذا سنقسم هذه الدراسة على مبحثين نخصص المبحث الاول لتعريف المخدرات وبيان انواعها وطرق تعاطيها والاسباب المؤدية الى تعاطي وادمان المخدرات ونفرد المبحث الثاني لكيفية مواجهة هذه الظاهرة والوسائل والتدابير التي يمكن اتخاذها للحد من انتشارها .

**المبحث الأول:** سنقسم هذا المبحث على مطلبين نخصص المطلب الاول لتعريف المخدرات وبيان انواعها ونفرد المطلب الثاني لبيان طرق تعاطيها والاسباب المؤدية الى التعاطي وادمان المخدرات :  
**المطلب الأول :** تعريف المخدرات: هناك مجموعة من التعريفات للمخدرات ننتقي منها التعريف العلمي والقانوني للمخدرات .. علميا تعرف المخدرات بانها مواد كيميائية تسبب النعاس والنوم او غياب الوعي المصاحب بتسكين الالم . اما من الناحية القانونية فقد نصت المادة رقم (١/أولاً) من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧ والتي جاء فيها "المخدرات كل مادة طبيعية او تركيبية من المواد المدرجة في الجدول " فالمخدرات مجموعة من المواد التي تسبب الادمان وتسمم الجاز العصبي ويحظر تناولها او زراعتها او تصنيعها الا لاغراض يحددها القانون ولا تستعمل الا بواسطة من يرخص له بذلك<sup>(١)</sup>. ولا يخفي على احد الفوائد الكبرى للمخدرات في مجال الطب، غير ان اساءة استعمالها من قبل الافراد ادى الى ظهور تجارة عالمية بطرق غير مشروعة مما خلق مشاكل كبرى تتعلق بوجوب ايجاد رقابة صارمة

تفرضها الدول من خلال ما تشعه من قوانين على زر اعتها او صناعتها وتخزينها وبيعها ووصفها من قبل الاطباء

وهذا ما نص عليه المشرع القانوني العراقي ضمن احكام القانون رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٧ ضمن احكام المادة (١٦/اولا) والتي اوجبت تاسيس مديرية في وزارة الداخلية ستسمى (المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية) وبينت الفقرات المادة أعلاه مهام هذه المديرية

المطلب الثاني : انواع المخدرات : يندرج تحت مسمى المخدرات نوعان رئيسيان: المخدرات الكبرى والمخدرات الصغرى وستولى توضيح كل منهما في فرع مستقل.

الفرع الأول: المخدرات الكبرى : من اخطر انواع المخدرات لما تمتاز به من سمية واضرارها الصحية والاجتماعية وتعرف ايضا بالمخدرات الكبرى الطبيعية وتشمل: الأفيون ومشتقاته، الحشيش (القنب)، الكوكايين، القات، الهيروين، الماريجوانا<sup>(١)</sup>. وتشترك جميع هذه المواد سواء اكانت طبيعية ام صناعية بخاصية التخدير، وتمثل خاصية التخدير في انها اما ان تكون منبهة او مسكنة<sup>(٢)</sup>.

الفرع الثاني : المخدرات الصغرى : وهي اقل ضررا الى حد ما عن المخدرات الكبرى الطبيعية على الانسان، ومنها الطبيعي ومنها الصناعي وهناك انواع مختلفة من المخدرات الصغرى منها: البن والشاي (الكافيين)، وليس المقصود بان الشاي والبن تؤثر على المخ ومنه السلوك والمزاج وانما المقصود بان الكافيين ذو تأثير تنشيطي تنبيهي على المخ وهناك احتمالات التماذي في تناوله مما يترتب عليه من اضرار وهذا ما ذكره نظام التصنيف الامريكي للاضطرابات النفسية الصادر سنة ١٩٨٠ والمعروف باسم Diagnostic and Statistical manual of disorders او 4DSm والذي ذكر التسمم الكافييني والاضطراب النفسي العضلي المرتبطين بالكافيين .

- الكوكا (الكولا او الكوله) وهي شجرة استوائية اسمها العلمي (كوكا اكيو منياتا).

- جوزة الطيب وهي بذرة شجرة مستديرة الخضرة اسمها العلمي (مريستيكا فراجرانس) وهي احد انواع التوابل القيمة.

- البتل (اليوريو) وهو نوع من الفلفل الاسود انتشرت زراعته في الشرق الأوسط.

المطلب الثالث : طرق تعاطي المخدرات : يعرف التعاطي بانه تناول الانسان لأي مادة من المواد<sup>(٣)</sup>، والمسببة للادمان لغرض طبي او غير علاجي . فمع انتشار المواد المخدرة وتنوعها تعددت وتنوعت اساليب تعاطيها، فمنها ما يتم تعاطيه عن طريق التدخين اما مع السجائر او الجوزة مثل الحشيش، الافيون، وقد يتناولها البعض عن طريق البلع او اذابتها في قليل من القهوة او تركها تذوب في الفم، وحيانا يذاب الافيون الخام او المورفين في قليل من الماء ثم يحقن تحت الجلد او في الوريد<sup>(٤)</sup>. وقد يتم استعمال جهاز خاص لتناول المادة المخدرة كالجهاز الزجاجي المستعمل لتعاطي مادة الكرسنال المنتشرة بشكل مرعب في محافظات الجنوب، ولا يخفي على احد ما يمكن ان يحدثه استعمال ادوات غير معقمة من خرايج في موضع الحقن او نقل للأمراض نتيجة للاستعمال المتكرر لنفس الحقنة من

قبل اشخاص عدة، كالتهاب الكبد الوبائي، والملاريا واخيرا مرض الديدز ففي احصائية اجريت بالولايات المتحدة على مرض الديدز وجد انه من اثنتي عشر الف حالة اصابة بالديدز ٧٣٪ منهم من مدمني تعاطي العقاقير المخدرة عن طريق الحقن<sup>(٦)</sup>. اما المواد المخدرة التي يتعاطاها المدمن عن طريق الشم كالكوكاين والهيروين فلقد زاد استخدامها في الفترة الاخيرة بشكل واضح، ويستخدم المدمن بوفرة الهيروين او الكوكايين مخلوطة بسكر ابيض وبحمض البوريك حتي يخفف تركيز المخدر في المسحوق المتعاطي الى حوالي ٧٪ من العقار اذا ان شمة واحدة نقية . ١٪ من تلك المواد قد تنهي حياة الانسان وكثيرا ما يحدث الشم تقيحات شديدة في الانف وثقوب بالحاجز الانفي للمدمن<sup>(٧)</sup> مما تقدم يتبين ان طرق تعاطي المخدرات تختلف من صنف الى اخر ومن شخص الى اخر فالبعض يتعاطى منفردا بينما البعض الاخر يشعر بنشوة عند تعاطيها وسط مجموعة وفيما يتعلق بالمخدرات نفسها فالبعض يفضل الشم والبعض الاخر يفضل التدخين في حين بعض اخر يفضل الحقن في الوريد .

وتجدر الإشارة الى ان تعاطي المخدرات عن طريق الفم يكون اقل خطورة في بادئ الامر عنه في حالات الشم او الحقن، فالمخدر المعطى بالفم يمر بالجهاز الهضمي حتى يصل الى الكبد الذي يحاول التخلص من تلك المواد السامة لكي يحمي باقي خلايا الجسم من اثارها المدمرة الا ان خلايا الكبد نفسه تتلف بعد حين ولكن في حالات التعاطي بالشم او الحقن فان المخدر يصل الى خلايا الجهاز العصبي مباشرة ويتلفها وهنا تكمن الخطورة فالخلية العصبية هي خلية الجسم الوحيدة التي لا يمكن تعويضها<sup>(٨)</sup>.

المطلب الرابع : الاسباب المؤدية الى تعاطي وادمان المخدرات : قبل ان نبين الاسباب المؤدية الى تعاطي وادمان المخدرات لا بد لنا من تعريف الادمان، فالادمان هو ادامة تفاعل المادة المخدرة بدافع نفسي وجسمي بحيث يصبح الانسان معتمدا عليها نفسيا وجسديا بصورة تلحق الضرر بالفرد والمجتمع<sup>(٩)</sup>. فضلا عن ذلك يحتاج الى زيادة الجرعة من وقت لآخر حتى يحصل على ذات التأثير نفسه دائما، ومن ثم يتناول المدمن جرعات تتضاعف في زمن قليل حتى يصل الى درجة قد تسبب ضررا فتاكا بجسمه وعقله وخلاياه مما يؤدي الى عدم قدرة الشخص على القيام باعماله وواجباته اليومية في حالة عدم تناول هذه المواد<sup>(١٠)</sup>. اما عن الاسباب التي قد تدفع الفرد لخطر تعاطي وادمان المخدرات، فهي اسباب كثيرة ومتعددة منها:

مجالسة ومصاحبة رفاق السوء ممن لهم سبق التجربة بتعاطي هذه المواد سيما بين الشباب اثناء مرحلة المراهقة التي قد يسحب بعضهم بعضا لتجربة مثل هذه المواد. ويعد الجهل باخطار استعمال المواد المخدرة وعدم قدرة الفرد على فهم عواقب استعمالها ومحدودية الثقافة والتفكير من الاسباب التي تؤدي الى التعاطي والادمان، فضلا عن ضعف الوازع الديني، والتنشئة الاجتماعية غير السليمة وما يصاحبها من تفكك اسري<sup>(١١)</sup>. ويعد الفقر والجهل والامية من الاسباب الدافعة للتعاطي كذلك الثراء الفاحش والتبذير دون حساب مع انعدام رقابة الأهل، واذا ما دخلنا الى داخل الاسرة نجد من الاسباب المؤدية للادمان انشغال الوالدين عن الابناء او انفصالهما مما يؤدي الى ضياع الابناء وحرمانهم من الوسط العائلي المهم جدا لاستقرار الفرد نفسيا، وفي ظل عدم وجود الرقابة والتوجيه من قبل

والوالدين خلال فترة مرحلة المراهقة والتي تُعد من أخطر الفترات التي يحتاج فيها المراهق إلى الاحتواء والنصح والارشاد والتوعية حتى يتجنب خطر الانجرار وراء مغريات الشارع السيئة وابرزها تعاطي المخدرات وفضلاً عما تقدم هناك من الاسباب التي قد تدفع الفرد ايضاً للتعاطي هي البطالة والفراغ فالشخص المنشغل بالعمل او الدراسة ويعطي اغلب الوقت والجهد للعمل او الدراسة يكون في اغلب الاحيان بعيد عن هذه الافكار المنحرفة<sup>(١٢)</sup>.

المبحث الثاني : كيفية مواجهة هذه الظاهرة والوسائل المستخدمة للحد من انتشارها : سنتناول في هذا المبحث كيفية مواجهة هذه الظاهرة في المطلب الاول ونفرد المطلب الثاني للوسائل التي يمكن استخدامها للحد من انتشارها . المطلب الأول: كيفية مواجهة ظاهرة انتشار المخدرات : لوزارات ومؤسسات الدولة كافة دور مهم وحيوي في الحد من هذه الافة التي تفتك بالمجتمع لكن سنركز بحثنا حول دور وزارة الداخلية وما عليها القيام به حالا ومستقبلا من اجل الحد منها فضلا عن دور وزارات ومؤسسات الدولة الاخرى الذي سنشير اليه كلما دعت الحاجة الى ذلك . فنظرا لما تملكه وزارة الداخلية من سطوة كبيرة لوصفها صاحبة الملف الامني، وموارد وفيرة من خلال تعدد المديريات التي لها مساس كبير بحياة المواطن العراقي فبامكانها تقديم ما تعجز عنه وزارات الدولة الاخرى في هذا الشأن، فمن الناحية الوقائية والقيام بالاجراءات الاستباقية نأمل من وزارة الداخلية في الوقت الراهن اصدار تعليمات تتضمن اخضاع جميع المواطنين المتعاملين ضمن مديريات المرور الى فحص واختيار تعاطي المخدرات، فعلى كل شخص يروم تسجيل مركبة او بيعها او شرائها او اصدار اجازة قيادة مركبة او الحصول على سنوية للمركبة ان يخضع لهذا الاختبار . فضلا عن ذلك على كل مواطن يروم الحصول على بطاقة وطنية او جواز او تجديدهما الخضوع للاختبار . في حالة فتح التعيين او الالتحاق بدورات المعهد العالي او التطوع بصورة عامة اخضاع جميع المتقدمين الى اجراء الفحص والاختبار.

ومن الافضل ان تخضع وزارة الداخلية جميع العاملين فيها الى الاختبار سنويا. تفعيل دور الشرطة المجتمعية والمديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية من خلال قيام التشكيلات المذكورة بحملات مدهامة مفاجئة لأوكار المتعاطين وتجار هذه المواد بشكل مفاجئ ودوري . تفعيل دور مديرية الامن السيادي لمالها من دور كبير في الحد من انتشار الاماكن المشبوهة والتي تعد البؤرة الرئيسية التي يرتادها مدمنو الخمر والمخدرات وغالبا مايتم من خلالها الترويج لهذه المواد والأتجار بها. قيام وزارة الداخلية بحملات جادة وكبيرة لمكافحة ظاهرة التسول بمختلف انواعها، ذلك لارتباط اولئك الاشخاص (المتسولون) بعصابات قد تكون من ضمن اعمالها الترويج وبيع المخدرات.

المطلب الثاني : الوسائل المستخدمة للحد من ظاهرة انتشار المخدرات : هناك من الوسائل التي يجب على الاسرة القيام بها للحد من ظاهرة انتشار المخدرات، ومنها ما يكون على مؤسسات الدولة ووزاراتها القيام به... وسنناقش كل منها في فرع مستقل

- الفرع الأول: الوسائل المستخدمة للحد من ظاهرة انتشار المخدرات داخل الاسرة: من اهم الوسائل التي يجب على الاسرة القيام بها تجاه ابنائهم سيما الاطفال والشباب هي:
- التواصل، فالتحدث مع الاطفال حول خطر المخدرات واساءة استعمالها من شأنه ان يخرج طفل واعي الى المجتمع ملم بما قد يحيط به من خطر هذه الافة<sup>(١٣)</sup>.
  - الاستماع، على اسرة الطفل سيما الوالدين الاستماع الجيد عند تحدث الاطفال عن ضغط اصدقائهم عليهم للاستخدام الخاطيء للمخدرات، او المواد الغريبة التي يقدمها اصدقاء السوء للطفل، ودعم جهود الطفل في مقاومة ذلك .
  - القدوة الحسنة : يجب على الالباء والامهات ان يتجنبوا ادمان المخدرات، اذا اثبتت الدراسات ان الاطفال من الالباء والامهات الذين يتعاطون المخدرات عرضة بشكل اكبر لادمان المخدرات<sup>(١٤)</sup>.
  - تقوية العلاقات الاسرية، فالعلاقة الاسرية القوية والمستقرة بين الالباء واطفالهم تقلل من خطورة انجراف الطفل نحو تعاطي المخدرات وادمانها .

الفرع الثاني: الوسائل المستخدمة للحد من ظاهرة انتشار المخدرات من قبل وزارات الدولة ومؤسساتها : ذكرنا سابقا ما على وزارة الداخلية الموقرة القيام به للحد من هذه الظاهرة والوزارة المذكورة بما تملكه من سلطة الضبط والامكانيات المادية والبشرية بوصفها الوزارة التي تعمل على حفظ النظام واستتباب الامن في المجتمع فضلا عن الامكانيات المادية نتيجة لليرادات الكبيرة التي تحصل عليها من خلال مديرياتها، فمن السهل ان تقوم بحملات مكافحة هذه الظاهرة من خلال مايتوافر لديها من الوسائل اهمها محاربة تجار المخدرات والموردين لها والقيام باجراءات قانونية فعلية تجاههم من ناحية ومن ناحية اخرى على وزارة الداخلية التعاون مع مجموعة من الوزارات الاخرى كوزارة التربية والتعليم العالي من خلال اجراء محاضرات توعوية لتلاميذ وطلبة المدارس والجامعات بشكل دوري من خلال قيام بعض المدارس والجامعات بالقاء محاضرات توعوية ضد ظاهرة انتشار المخدرات ونشر الوعي المجتمعي بمخاطر هذه الافة والحد من انتشارها بين الشباب والذين يشكلون ثلث المجتمع. قيام وزارة الداخلية بالتعاون مع وزارة المالية بتكثيف الجهود ونشر افراد الامن المتخصصة سيما في الكمارك والنقاط الحدودية ومداخل المدن والسيطرات وتزويدهم باجهزة حديثة ومهيئة للكشف اي نوع من انواع المخدرات مهما كانت طريقة اخفاؤها. في سبيل الحصول على الوعي المجتمعي فيجب على وزارة الداخلية نشر البوسترات التوعوية ضد هذه الظاهرة في الطرق والاماكن العامة والمدارس والجامعات . التعاون مع وزارة الصحة والقيام بتسيير حملات مفاجاة الى جميع دوائر الدولة والمدارس والجامعات واخذ عينات عشوائية من اجل اخضاعها للفحص بشكل دوري . في الوقت الحالي والى ان تقوم السلطة التشريعية بتعديل قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٧ فعلى وزارة الداخلية اصدار تعليمات تخول بموجبها المديريات التابعة لها باخضاع جميع المراجعين الى فحص المخدرات كما اسلفنا .

### نتائج الدراسة

- ان ظاهرة انتشار المخدرات لها مجموعة من الاسباب منها مايتعلق باصدقاء السوء فالصحة السيئة هي التي تدفع بالفرد الى التعاطي فضلا عن توفر المال ووقت الفراغ وسهولة الحصول على المخدر فضلا عن الرغبة في تجربة اشياء جديدة سيما لدى شريحة المراهقين والشباب نتيجة الاصابة بالمرض او الفشل الدراسي .

- اسباب تتعلق بالاسرة منها التدليل الزائد واعطاء الشباب سيما المراهقين مبالغ مالية وفيرة قد تدفعهم الى تعاطي المخدرات فضلا عن الطلاق الذي يهدم الاسرة ويفككها ويشتت الابناء او قيام احد افراد الاسرة بالتعاطي مما يدفع الاخرين الى ذلك .

من اجل السيطرة على هذه الظاهرة والحد منها والسير نحو القضاء عليها لنعود الى ما قبل عام ٢٠٠٣ . عندما كان العراق من البلدات الانظف من حيث تعاطي المخدرات او الاتجار بها او زراعتها .

عليه نوصي بتعديل قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ٥ لسنة ٢٠١٧ من خلال اضافة مجموعة من المواد التي تعزز من دور وزارة الداخلية في الحد من هذه الظاهرة .

من خلال اضافة نص للمادة (٦/أولاً) يخول وزارة الداخلية فحص جميع المواطنين الذين يراجعون مديرياتها ليكون النص كالآتي:

١- "لوزارة الداخلية/ المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية، ان تصدر اعاما الى جميع الدوائر والمديريات التابعة لها تلزم به جميع المراجعين والمتعاملين معها والمتعنيين الجدد بالخضوع لفحص المخدرات ويعد من الاجراءات اللازمة لاتمام اي معاملة "

٢- تشديد العقوبات وتنفيذها فيما يتعلق بالمتاجرين والمروجين للمخدرات ليكون النص كالآتي:

٣- "يعاقب بالاعدام كل من قام بالاتجار بالمخدرات والترويج لها. "

٤- تجريم بث الافكار والمقاطع الفيديوية التي تنشر في مواقع التواصل الاجتماعي والتي تروج للمخدرات بين اوساط الشباب وترغبهم في تجربتها.

### قائمة المصادر

١- د.خالد محمد المهندي، المخدرات واثارها النفسية والاجتماعية والاقتصادية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدوحة، قطر ٢٠١٣ .

٢- د . سمير محمد عبدالغني، المكافحة الدولية للمخدرات عبر البحار، دار النهضة العربية القاهرة، ط ١ .

٣- د . صباح كرم شعبان، جرائم المخدرات، دراسة مقارنة، مكتبة كلية القانون، جامعة بغداد، ١٩٨٤ .

٤- د . سمير محمد عبدالغني، الرؤية المستقبلية لمكافحة المخدرات، ج ١، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٣ .

- ٥- د. علاء الدين كفاقي، مشكلة تعاطي المخدرات بين الشباب، التقرير السيكولوجي، قطر، ١٩٩٣ .
- ٦- د. سعيد محمد الحفار، المخدرات مأساة البيئة المعاصرة، جامعة قطر، ١٩٩٣ .
- ٧- د. السيد متولي العشماوي، الجوانب الاجتماعية لظاهرة الادمان، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الامنية والتدريب، السعودية، الرياض، ١٩٩٣ .
- ٨- د. آمال عبد الرحيم عثمان، ظاهرة إساءة استعمال المخدرات، جامعة القاهرة، ١٩٧٤ .
- ٩- د. مصطفى سويف، المخدرات والمجتمع، مكتبة عالم المعرفة، الكويت، ط ١، ١٩٩٦ .
- ١٠- د. عبد الوهاب محمود، أبحاث عن المواد المخدرة في مصر، مطبعة مصر، القاهرة، ط ١، ١٩٢٨ .

### الهوامش

- (١) د. خالد محمد المهدي، المخدرات واثارها النفسية والاجتماعية والاقتصادية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدوحة، قطر ٢٠١٣ ص ٢٣.
- (٢) د. سمير محمد عبد الغني، مكافحة الدولية للمخدرات عبر البحار، دار النهضة العربية، القاهرة، ط ١، ٢٤٢، ص ١٢.
- (٣) د. صباح كرم شعبان، جرائم المخدرات، دراسة مقارنة، مكتبة كلية القانون، جامعة بغداد ١٩٨٤ ص ١٧-١٨.
- (٤) د. سمير محمد عبد الغني، الرؤية المستقبلية لمكافحة المخدرات، المخدرات ج ١، دار النهضة العربية، القاهرة، ط ١، ٢٤٣، ص ٣٥.
- (٥) د. علاء الدين كفاقي، مشكلة تعاطي المخدرات بين الشباب التقرير السيكولوجي، قطر، ١٩٩٣ .
- (٦) د. خالد محمد المهدي، مرجع سابق، ص ٤٤.
- (٧) د. سعيد محمد الحفار، المخدرات مأساة البيئة المعاصرة، جامعة قطر، ١٩٩٣، ص ١٣.
- (٨) د. آمال عبد الرحيم عثمان، ظاهرة إساءة استعمال المخدرات، جامعة القاهرة، ١٩٧٤، ص ١٨.
- (٩) د. صباح كرم شعبان، مرجع سابق ص ٣٢.
- (١٠) د. مصطفى سويف، المخدرات والمجتمع، مكتبة عالم المعرفة، الكويت، ط ١، ١٩٩٦، ص ١٧٦.
- (١١) د. صباح كرم شعبان، مرجع سابق ص ٣٧-٤٨.
- (١٢) د. خالد محمد المهدي، مرجع سابق، ص ٤٥.
- (١٣) د. السيد متولي العشماوي، الجوانب الاجتماعية لظاهرة الادمان، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الامنية والتدريب، السعودية، الرياض، ١٩٩٣، ص ١٣٦.
- (١٤) د. عبد الوهاب محمود، أبحاث عن المواد المخدرة في مصر، مطبعة مصر، القاهرة، ط ١، ١٩٢٨، ص ٢٠.